خامساً: مظاهر ضعف هوية المواطنة

ان اي تغيير غير متوازن يحصل داخل المجتمع يمكن ملاحظته وهذا التغيير يأتي من جملة مسببات موضوعية ، فأي مجتمع سياسي يتعرض لعدد متلاحق من الهزات الأجتماعية يواجه عملية تحلل في منظومة القيم الجمعية التي يمتلكها ، اذ يقود تعرض اي مجتمع الى حالة من التغير الأجتماعي المتسارع الناجم عن الآثار السلبية لعسكرة المجتمع والحروب المتلاحقة والذي سيؤدي الى تغيير واضح في النسق القيمي السائد ، ويحل محله نسق قيمي الوافد من خلال ضرب كامل المجتمع عبر تهديد اصغر بنية داخلية الا وهي الأسرة ، ثم ينسحب على كامل قيم المجتمع كالأمانة والإخلاص والصدق ..الخ فالحرب تولد جيل متأثر بهذا النسق القيمي الوافد باستمرار ، ومن الجدير بالذكر ان هذا الجيل لا يتشاطر مع الجيل الذي سبقه في القيم والمفاهيم والعادات وحتى في استجابته للتغيرات المجتمعية اللاحقة ، فالحروب المتتالية خلال فترات زمنية متقاربة ، لها الدور الحقيقي في تراجع قيم المواطنة وكينونة المواطن ، كما ان الأنظمة السياسية المتلاحقة على بلد ما منذ تأسيسه خاصة اذا لم تقم بعمل نوعي متكامل لأجل تعزيز هذا المفهوم ،فستظل المواطنة ظلاً باهتاً لا يقوى على الحضور في الضمير.كما ان له الأثر في تراجع الولاء للوطن إلى الولاءات الأولية _مذهبية ،عرقية ، دينية–وما سيرافقها من انهيار شبه كامل لمؤسسات الدولة ، اذ ان استفحال الولاءات الثانوية والفرعية على حساب الولاءات الأساسية وبالتالي ستكون الولاءات المذهبية – الطائفية أقوى من الولاء للمواطنة –و للدولة . الى جانب ارتباط مسألة الأمن والأمان النفسي بالارتباط والالتصاق بهذه الولاءات الفرعية وأنساقها الأجتماعية اكثر من ارتباطها بوجود السلطة والدولة ، لعل اسوأ ما في تعدد الولاءات الفرعية هو امكانية توظيفها من اطراف أخرى كأدوات لتصفية حسابات محلية او اقليمية أو حتى دولية . وتعدد الولاءات الفرعية